

التطورات العالمية: الانعكاسات على منطقتي الشرق الأوسط وآسيا الوسطى^١

من المتوقع أن يظل النمو العالمي لعام ٢٠١٨-٢٠١٩ ثابتاً عند مستواه في عام ٢٠١٧ بنسبة ٣,٧% (راجع الجدول). غير أن هذه التوقعات جاءت أقل بنسبة ٠,٢ نقطة مئوية عما ورد في عدد إبريل ٢٠١٨ من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي، نظراً لتخفيض آفاق النمو في عدد من

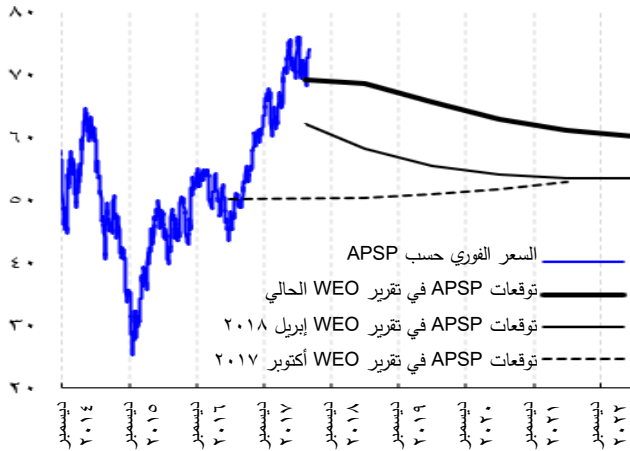
نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي، ٢٠١٧-٢٠٢٣

٢٠٢٣-٢٠٢٠	٢٠١٩	٢٠١٨	٢٠١٧	
٣,٦	٣,٧	٣,٧	٣,٧	العالم
١,٥	١,٩	٢,٠	٢,٤	منطقة اليورو
١,٦	٢,٧	٢,٩	٢,٢	الولايات المتحدة
٥,٩	٦,٤	٦,٦	٦,٩	الصين
١,٥	١,٨	١,٧	١,٥	روسيا
٣,٠	٢,٧	٢,٤	٢,٢	منطقة MENAP
٢,٣	٢,٠	١,٤	١,٢	البلدان المصدرة للنفط في MENAP
٣,١	٢,٤	٢,٣	٢,٤	منه: نمو إجمالي الناتج المحلي غير النفطي
٤,٣	٤,٠	٤,٥	٤,١	البلدان المستوردة للنفط في MENAP
٤,٢	٤,٠	٤,٠	٤,١	منطقة CCA
٤,٢	٣,٩	٣,٨	٣,٩	البلدان المصدرة للنفط والغاز في CCA
٤,١	٣,٨	٣,٨	٢,٩	منه: نمو إجمالي الناتج المحلي غير النفطي
٤,٦	٤,٨	٥,٠	٦,٠	البلدان المستوردة للنفط والغاز في CCA

المصادر: السلطات الوطنية؛ وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.
MENAP = منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان.
CCA = منطقة القوقاز وآسيا الوسطى.

تطور أسعار النفط

(متوسط الأسعار الفورية للنفط، بالدولار الأمريكي للبرميل)



المصادر: مؤسسة هيفر أ্যানاليتيكس؛ وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.
ملحوظة: APSP = متوسط الأسعار الفورية للنفط؛ WEO = تقرير آفاق الاقتصاد العالمي، الصادر عن صندوق النقد الدولي.
^١ متوسط أسعار النفط الخام من أنواع برنت المملكة المتحدة وفتح دبي وغرب تكساس الوسيط.

الاقتصادات الكبرى. ففي الولايات المتحدة، رغم أنه لم يطرأ أي تغيير على آفاق النمو لعام ٢٠١٨ التي ظلت عند مستوى ٢,٩%، فقد تم تخفيض التنبؤات لعام ٢٠١٩ نتيجة الإجراءات التجارية المعلنة مؤخراً. كذلك خُفِضت توقعات النمو بالنسبة لمنطقة اليورو والمملكة المتحدة في أعقاب المفاجآت التي كبحت النشاط الاقتصادي في أوائل ٢٠١٨. وتبدو آفاق النمو أكثر ضعفاً في اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية، وهو ما يعكس تخفيضات التوقعات بالنسبة لبعض اقتصادات الأسواق الصاعدة الكبرى بسبب بعض العوامل ذات الخصوصية القطرية، وتقييد الأوضاع المالية، والتوترات الجغرافية السياسية، وارتفاع فواتير الواردات النفطية. وعلى سبيل المثال، من المتوقع أن تعاني الصين من ضعف محدود للنمو في ٢٠١٩ في أعقاب الإجراءات التجارية المعلنة مؤخراً.

ومن الممكن أن يؤدي ضعف آفاق النمو في منطقة اليورو إلى خلق تحديات لبعض البلدان في منطقتي الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان (MENAP) والقوقاز وآسيا الوسطى (CCA)، لا سيما البلدان المستوردة للنفط التي لديها روابط تجارية قوية مع منطقة اليورو. وقد تواجه المنطقتان كذلك تأثيرات معاكسة نتيجة الانخفاض المتوقع في النشاط الاقتصادي في الصين.

وقد ارتفعت أسعار النفط في يونيو ٢٠١٨ متجاوزةً ٧٥ دولاراً للبرميل - وهو أعلى مستوى بلغته منذ نوفمبر ٢٠١٤ - في انعكاس لانتهاء مستوى الإنتاج في فنزويلا وانقطاعات الإنتاج غير المتوقعة في كندا وليبيا. وعادت الأسعار للانخفاض إلى حوالي

^١ للاطلاع على مناقشات أشمل بشأن الآفاق العالمية راجع عدد أكتوبر ٢٠١٨ من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي، وتقرير الاستقرار المالي العالمي، وتقرير الرائد المالي.

٧٠ دولارا للبرميل بعد قرار زيادة الإنتاج الذي اتخذته منظمة البلدان المصدرة للنفط (أوبك) والبلدان المصدرة للنفط غير الأعضاء في أوبك في يونيو ٢٠١٨، لكن الأسعار ارتفعت مؤخرا نتيجة التوترات الجغرافية-السياسية. ورغم أن تأثير العقوبات الاقتصادية التي فرضتها الولايات المتحدة على الصادرات الإيرانية قد يؤدي إلى ارتفاع الأسعار أكثر في الأجل القريب، فمن المتوقع تراجعها على المدى المتوسط نتيجة زيادة الإنتاج من جانب منتجي النفط الصخري في الولايات المتحدة والبلدان الأعضاء في اتفاق أوبك+ (راجع الشكل البياني). ومع ذلك، سجلت أسعار العقود المستقبلية متوسطة الأجل ارتفاعا كبيرا مقارنة بالسيناريو الأساسي في عدد مايو ٢٠١٨ من تقرير مستجدات آفاق الاقتصاد الإقليمي لمنطقة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى.

وقد بدأت الأوضاع المالية العالمية تضيق وإن ظلت داعمة للنمو. ففي الفترة بين مارس وسبتمبر من العام الجاري، رفع الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي سعر الفائدة المستهدف على القروض الفيدرالية بواقع ٧٥ نقطة أساس وأعلن عزمه مواصلة التشديد بواقع ١٠٠ نقطة أساس بنهاية عام ٢٠١٩. ومع ارتفاع أسعار الفائدة في الولايات المتحدة وازدياد قوة الدولار الأمريكي ووقوع نوبات تقلب في الأسواق المالية، نشأت نقاط ضغط في بعض اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية. فبعد الانتعاش الملحوظ في التدفقات الرأسمالية إلى هذه الاقتصادات في أوائل ٢٠١٨ انخفضت هذه التدفقات بدرجة كبيرة منذ منتصف شهر إبريل، رغم استقرارها إلى حد ما في شهر يوليو. وقد تباينت حتى الآن ردود الفعل على مستوى السياسات، بما في ذلك اعتماد مزيج من مرونة أسعار الصرف والزيادات الكبيرة في أسعار الفائدة، والتدخل في سوق النقد الأجنبي.

ولا يزال المزاج العام في الأسواق عرضة لمخاطر عدم اليقين الناجمة عن التوترات في التجارة العالمية والتطورات الجغرافية السياسية، بما فيها المتعلقة بإيران وتركيا. ومن شأن التصاعد المطرد في التوترات التجارية أن يؤدي إلى إضعاف التعافي العالمي أكثر وكبح النمو متوسط الأجل (راجع "إطار السيناريو - التوترات التجارية العالمية" في عدد أكتوبر ٢٠١٨ من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي). وستؤدي العقوبات المفروضة على إيران إلى إضعاف توقعات النمو والتجارة فيها في الأجل القريب، مما يزيد من مخاطر انتقال التداعيات، بينما يمكن أن تتأثر المنطقة بالتطورات الجارية في تركيا من خلال الروابط التجارية والمالية، وكذلك من خلال آثارها على ثقة الأسواق (راجع الإطار ١). وفي حالة تدهور هذه التطورات، أو تشديد السياسات النقدية في الاقتصادات المتقدمة بوتيرة أسرع من المتوقع ستزداد احتمالات حدوث تحول مفاجئ في مدى الإقبال على المخاطر على المستوى العالمي. وفي هذا المناخ، ستحيط المخاطر بمنطقتي الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان، والقوقاز وآسيا الوسطى، وخاصة البلدان شديدة الاعتماد على رؤوس الأموال الدولية لتلبية احتياجاتها من التمويل الخارجي.

وفي هذا السياق، ازدادت أجواء عدم اليقين بشأن السياسات وتحول ميزان المخاطر المحيطة بالنمو العالمي في الأجل القريب إلى الجانب السلبي. ومع ضيق الأوضاع المالية العالمية وضعف النمو في الاقتصادات الكبرى انخفضت احتمالات التطورات الإيجابية على غير المتوقع، وازداد وضوح المخاطر التي حددها عدد إبريل ٢٠١٨ من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي أو تحققت إلى حد ما بالفعل. ولا يزال ميزان المخاطر في الأجل المتوسط مائلا إلى الجانب السلبي، مما يعكس تزايد درجة التعرض للمخاطر المالية واحتمال التحول نحو سياسات غير قابلة للاستمرار في ظل ضعف توقعات النمو. وسوف تكون هناك انعكاسات كبيرة لتحقق هذه المخاطر على منطقتي الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان والقوقاز وآسيا الوسطى وذلك من خلال آثارها على الطلب الخارجي، وتحولات العاملين في الخارج، والتدفقات الرأسمالية، وأسعار السلع الأولية، وأوضاع التمويل.

الإطار ١: ضغوط الأسواق المالية العالمية والتجارة العالمية وانتقالها إلى بلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان (MENAP) ومنطقة القوقاز وآسيا الوسطى (CCA)

على غرار الوضع في مناطق أخرى في العالم، فإن بلدان منطقتي الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان (MENAP) والقوقاز وآسيا الوسطى (CCA) معرضة لمخاطر التشديد في أوضاع التمويل العالمية والتوترات الجارية في التجارة العالمية. وبالفعل بدأت مخاطر تشديد أوضاع التمويل العالمية في التأثير على العديد من اقتصادات الأسواق الصاعدة في منطقة MENAP وقد تكون لها انعكاسات أكثر خطورة في حالة تردي مفاجئ في المزاج السائد في الأسواق المالية. أما تصاعد التوترات التجارية العالمية فسيكون تأثيره المباشر والفوري محدودا على هاتين المنطقتين، لكنه قد يفرض ضغوطا كبيرة عليهما بمرور الوقت من خلال الآثار السلبية على الشركاء التجاريين، والآثار على ثقة الأسواق.

التعرض لمخاطر العدوى من الأسواق الصاعدة

من الملاحظ أن بلدان المنطقتين معرضة لاحتمال انتقال العدوى من الضغوط الحالية على الأسواق المالية في بلدان الأسواق الصاعدة. ففي أعقاب التطورات الأخيرة في الأرجنتين وتركيا وغيرها من الأسواق الصاعدة، تحركت فروق العائد على السندات السيادية في البلدان المستوردة للنفط في منطقة MENAP على نحو يتماشى عموما مع الأسواق الصاعدة الأخرى مسجلة ارتفاعا بنحو ١٠٠ نقطة أساس بين شهري إبريل وأغسطس من العام الجاري. وبذلك يتضح مدى تعرض المنطقة لمخاطر تقلبات الأسواق المالية مما يخلق تحديات جديدة، لا سيما للبلدان المحتاجة للاقتراض الدولي.

وبالإضافة إلى ذلك، يحتمل انتقال تداعيات إضافية من تركيا إلى المنطقتين من خلال روابط القطاعات المصرفية والقنوات التجارية. فالبنوك المملوكة لاقتصادات MENAP تمثل ٧% من الأصول المصرفية في تركيا (حسب الوضع في مارس ٢٠١٨)، حيث تبلغ حصص المساهمين ٥,٣ مليار دولار أمريكي - تشكل أكبر حصة فيها المصالح القطرية، وتليها لبنان والكويت وليبيا. وقد ساهم ذلك في حدوث انخفاضات في مؤشرات الأسهم بهذه البلدان في الشهور الأخيرة. ومع ذلك، ونظرا لأن حجم الانكشافات المصرفية المباشرة في هذه البلدان يمثل أقل من ١% في المتوسط من إجمالي الناتج المحلي، فإن مخاطر الضغوط المالية واسعة النطاق محدودة نسبيا.

وعلى جانب التجارة، بينما قد تكون أذربيجان هي الأكثر تضررا من انخفاض الطلب على الصادرات التركية، فإن تأثير انخفاض سعر الليرة التركية على المنطقة يتسم بقدر أكبر من عدم اليقين. ونظرا لنسبة الواردات من تركيا، فإن انخفاضا مستمرا بنسبة ٢٠% في سعر الليرة التركية (مثلما حدث بالفعل بين شهري يوليو وسبتمبر) يعني إمكانية انخفاض عجز الحساب الجاري في كل من جيبوتي والعراق وجمهورية قيرغيزستان وليبيا بحوالي ١% من إجمالي الناتج المحلي (بفرض عدم حدوث أي تغيير في حجم الواردات). غير أن المنتجات التركية ستصبح أكثر تنافسية، مما قد يؤدي إلى مزيج من زيادة الواردات التركية إلى المنطقة وانخفاض صادرات المنطقة إلى الأسواق التي تتنافس فيها مع الصادرات التركية. وهذا ما يجعل التأثير الكلي يتسم بدرجة أكبر من عدم التحديد.

تصاعد التوترات التجارية

يتناول عدد أكتوبر ٢٠١٨ من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي تحليل الأثر المحتمل على النمو العالمي من خمسة سيناريوهات تتعلق بتصاعد التوترات التجارية. ويشير الأثر المجمع لهذه السيناريوهات إلى احتمال انخفاض مستوى إجمالي الناتج المحلي العالمي بأكثر من ٠,٧٥% في الأجل القصير ويظل منخفضا في الأجل الطويل بنحو ٠,٤%، مع ازدياد وضوح الأثر نسبيا على الصين والولايات المتحدة والأسواق الصاعدة.

وعلى وجه الإجمال، نجد أن التأثير المباشر للإجراءات التجارية المطبقة مؤخرا وتلك الإجراءات التجارية المعلنة أو التي تجري دراستها، ولم تطبق بعد، ستكون على الأرجح محدودة على بلدان منطقتي MENAP وCCA. فصادرات البحرين من الألمونيوم إلى الولايات المتحدة، على سبيل المثال، تمثل أقل من ٥% من إجمالي صادراتها، ولا يزال من المحتمل إعفائها من هذه الجمارك. وبالمثل، بينما تشكل صادرات السيارات وقطع غيار السيارات أهمية كبيرة لجورجيا (٩% من إجمالي الصادرات) والمغرب (١٤% من إجمالي الصادرات)، فإن معظمها موجه إلى بلدان أخرى في منطقة القوقاز وآسيا الوسطى أو بلدان منطقة اليورو (حوالي ٥٠% و ٤٥%، على التوالي). غير أن الجمارك المحتملة على المنتجات قد يكون لها أثر غير مباشر على بلدان منطقتي MENAP وCCA من خلال تأثيرها على الطلب من شركائها التجاريين الأكثر تأثرا بصورة مباشرة - على سبيل المثال، من خلال مشاركات هذه البلدان في سلاسل القيمة العالمية (راجع عدد أكتوبر ٢٠١٧ من تقرير آفاق الاقتصاد الإقليمي لمنطقة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى).

والأهم من ذلك، من المحتمل أن يكون هناك تأثير كبير على النمو في أهم البلدان الشريكة تجاريا وعلى النمو العالمي عموما. وإذا ما ترتب على ذلك انخفاض الطلب على الصادرات من بلدان منطقتي MENAP و CCA، فسوف يؤدي إلى تباطؤ النشاط الاقتصادي وفرض مزيد من الضغوط الخارجية. وعلى وجه التحديد، فإن أي تباطؤ في الطلب من الصين ومنطقة اليورو سيشكل مصدر قلق لموريتانيا (الموارد المعدنية، الأسماك) وتونس (السيارات، الإلكترونيات، الغذاء، المنسوجات) حيث عجز الحساب الجاري المتسع بالفعل (الجدول ١). وسوف تتعرض البلدان المصدرة للنفط لمخاطر أي تباطؤ للنشاط الاقتصادي في الصين ومنطقة اليورو والولايات المتحدة نظرا لتركز صادراتها النفطية إلى هذه البلدان، إلى جانب مخاطر انخفاض أسعار النفط نتيجة حدوث تباطؤ في النمو العالمي. وإذا تأثرت ثقة المستثمرين أو ازداد تشديد أوضاع التمويل فستتضرر كل البلدان، وخاصة البلدان ذات الاحتياجات التمويلية الكبيرة (راجع عدد أكتوبر ٢٠١٨ من تقرير الاستقرار المالي العالمي).

الجدول ١: كثافة الصادرات في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان ومنطقة القوقاز وآسيا

الوسطى حسب البلد المتلقي ٢٠١٦

(صادرات السلع كنسبة مئوية من إجمالي الناتج المحلي)

البلدان المصدرة للنفط في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان

	الجزائر	البحرين	إيران	العراق	الكويت	عمان	قطر	المملكة العربية السعودية	الإمارات العربية المتحدة	
الصين	صفر	٢	٦	٦	٦	١٩	٣	٤	٥	
منطقة اليورو	١٠	١	٢	٦	صفر	١	٢	١	٢	
تركيا	١	صفر	٢	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	١	
الولايات المتحدة	٢	٤	صفر	٤	٣	١	صفر	٣	١	
مجمعة	١٣	٧	١١	١٧	١٠	٢١	٦	٨	٩	

البلدان المستوردة للنفط في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان

	أفغانستان	جيبوتي*	مصر	الأردن	لبنان	موريتانيا	المغرب	باكستان	الصومال*	السودان*	تونس	
الصين	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	١١	صفر	١	صفر	١	صفر	
منطقة اليورو	صفر	١	١	١	١	٦	١١	٢	صفر	صفر	٢٢	
تركيا	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	١	صفر	صفر	صفر	صفر	
الولايات المتحدة	صفر	٢	صفر	٤	صفر	صفر	١	١	صفر	صفر	١	
مجمعة	صفر	٣	٢	٦	١	١٧	١٢	٤	صفر	١	٢٤	

منطقة القوقاز وآسيا الوسطى

	أرمينيا	أذربيجان	جورجيا	كازاخستان	قيرغيزستان	طاجيكستان*	أوزبكستان*	
الصين	١	١	٢	٣	١	صفر	٣	٢٠<
منطقة اليورو	٣	١٣	٣	١٢	١	١	صفر	٢٠-١٠
تركيا	صفر	٤	٢	١	١	٢	١	١٠-٥
الولايات المتحدة	صفر	صفر	١	صفر	صفر	صفر	صفر	٥-٣
مجمعة	٤	١٩	٧	١٧	٣	٣	٥	صفر-٣

المصدر: قاعدة بيانات الأمم المتحدة الإحصائية لتجارة السلع الأساسية.
*باستخدام البيانات العاكسة.